

Distr.: General  
23 December 2014  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



## مجلس التجارة والتنمية

### لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المعني ببرامج الإدماج الاجتماعي

وأثرها على التنمية والنمو المستدامين والشاملين

جنيف، ٢٧-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤

## تقرير اجتماع الخبراء المعني ببرامج الإدماج الاجتماعي وأثرها على التنمية والنمو المستدامين والشاملين

المعقود في قصر الأمم، جنيف، في ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤

### المحتويات

#### الصفحة

٢	..... موجز الرئيس	أولاً -
٢	..... بيان افتتاحي	ألف -
٢	..... الجلسات غير الرسمية	باء -
٧	..... المسائل التنظيمية	ثانياً -
٧	..... انتخاب أعضاء المكتب	ألف -
٧	..... إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل	باء -
٨	..... اعتماد تقرير الاجتماع	جيم -
٩	..... الحضور	المرفق



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.14-24999 150115 160115



\* 1 4 2 4 9 9 9 \*

## أولاً - موجز الرئيس

١- ركز اجتماع الخبراء على برامج الإدماج الاجتماعي وأثرها على التنمية والنمو المستدامين والشاملين في البلدان النامية. وناقش الاجتماع أيضاً السياسات والاستراتيجيات اللازمة لتعزيز الحد من الفقر والتنمية الشاملة. وشملت المسائل الرئيسية التي نوقشت في الاجتماع ما يلي:

- كيف يمكن للبلدان النامية أن تستحدث وتدعم مسارات إنمائية أكثر شمولاً؟
- ما هي الروابط بين التحوّل الهيكلي وإيجاد فرص العمل والنمو الشامل؟
- ما هي التجارب الناجحة وأفضل الممارسات المأخوذة من البلدان النامية في جعل النمو أكثر اعتماداً على المشاركة وأكثر شمولاً مع أثر على الحد من الفقر وإيجاد فرص العمل والإنصاف؟
- كيف يمكن للبلدان النامية أن تدمج سياسات الحماية الاجتماعية بصورة أفضل في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؟
- ما هو دور المنظور الجنساني، والمالية، والقيادة، والطابع غير الرسمي في تعزيز الإدماج الاجتماعي في عملية النمو؟

## ألف - بيان افتتاحي

٢- أشار نائب الأمين العام للأونكتاد إلى أن العديد من البلدان النامية لم تتمكن بعد من تحقيق تنمية مستدامة وشاملة رغم أنها عرفت نمواً قوياً على مدى العقدين الماضيين. وأكد أن عدم استحداث ما يكفي من الوظائف الجيدة النوعية وعدم وجود آليات ملائمة وفعالة لتوزيع فوائد النمو من العوامل التي أدت إلى عدم وجود إدماج اجتماعي في عملية النمو في البلدان النامية. وفي هذا السياق، شدد على الحاجة إلى اعتماد برامج إدماج اجتماعي في البلدان النامية لإعطاء الفئات الضعيفة فرصة للمشاركة من النمو الاقتصادي والاستفادة منه.

## باء - الجلسات غير الرسمية

٣- نُظِّمَت أعمال الاجتماع في ثلاث جلسات. وتناولت الجلسة الأولى "القدرات الإنتاجية، والتحول الهيكلي، والإدماج الاجتماعي". وركزت الجلسة الثانية على الخبرات والدروس المستفادة من برامج الإدماج الاجتماعي في البلدان النامية. أما الجلسة الأخيرة فتناولت مسائل شاملة مثل المنظور الجنساني، والمالية، والقيادة، والطابع غير الرسمي. وتضمنت كل جلسة من الجلسات الثلاث عروضاً قدمها أعضاء الفريق وتلتها مناقشات تفاعلية.

## القدرات الإنتاجية، والتحول الهيكلي، والإدماج الاجتماعي

٤ - قدمت أمانة الأونكتاد، في الجلسة الأولى، عرضاً يبرز أهمية برامج الإدماج الاجتماعي للتنمية الشاملة. وشددت على حاجة البلدان النامية إلى التحول من استخدام خطط الإدماج الاجتماعي كإجراءات تصحيحية إلى جعلها جزءاً لا يتجزأ من بناء القدرات الإنتاجية والتحول الهيكلي. وأشار إلى أن إشراك الفقراء في العملية الإنتاجية طريقة سليمة لإيجاد آفاق أفضل لهم في عملية التنمية. وعلاوة على ذلك، ذُكر أن من المحبذ عموماً اعتماد تدابير وسياسات للإدماج الاجتماعي في أقرب وقت ممكن في عملية بناء القدرات الإنتاجية.

٥ - وتبادل أعضاء الفريق أيضاً آراءهم بشأن موضوع الجلسة. فأكدوا أن الفقراء لم يستمدوا فوائد هامة من النمو كما يتضح من زيادة ظاهرة عدم المساواة على الصعيد العالمي خلال العقود القليلة الماضية، التي تفاقمت بسبب الأزمة العالمية الأخيرة. وأشاروا أيضاً إلى أن نموذج التنمية المطبق حالياً في معظم الاقتصادات لم يولد أعداداً كافية من الوظائف اللائقة وأن ذلك أسهم في الإقصاء الاجتماعي. ودعوا إلى إجراء تحول هيكلي في الاقتصادات النامية وجعل برامج الإدماج الاجتماعي جزءاً لا يتجزأ من جدول أعمال التحول.

٦ - وشدد عدد من المشاركين على حاجة الحكومات والمجتمع الدولي إلى معالجة مسألة عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها معالجة شاملة. ورأوا أن مسؤولية تعزيز التنمية الاجتماعية لا تقع فقط على عاتق الحكومات الوطنية لأن العديد من العوامل الدولية تؤثر أيضاً على قدرة الحكومات على تعزيز الإدماج الاجتماعي. في هذا الصدد، لوحظ أن ظروف الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية والمالية وسياسات المعونة يجب أن تكون أكثر اتساقاً وشفافية بهدف تعزيز الإدماج الاجتماعي على الصعيد العالمي.

٧ - وأعرب بعض أعضاء الفريق عن رأي مفاده أن العلاقة بين النمو والتنمية ليست خطية، بمعنى أن النمو لا يُترجم تلقائياً إلى تنمية شاملة. فعلى سبيل المثال، غالباً ما يحدث النمو دون بؤادر تحسّن في المؤشرات الاجتماعية. وأكد أعضاء الفريق أن على النمو، لكي يكون شاملاً، أن يؤثر على القطاعات الرئيسية الثلاثة (الزراعة والصناعة والخدمات)، وألا يغفل أحداً، وأن يستحدث الوظائف، ويحد من عدم المساواة، ويعزز التحول الهيكلي. وفي هذا السياق، لوحظ أن من اللازم تحقيق مزيد من التكامل بين التطورات الاقتصادية والاجتماعية.

٨ - وأكد عدد من أعضاء الفريق أن السياسات الأর্থوكسية (القائمة على السوق)، بما فيها سياسات التحرير والخصخصة وسياسات تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، غير مجهزة للتصدي لعدم المساواة (في الدخل والفرص)، والحد من الفقر، واستحداث الوظائف. وفي هذا الصدد، لوحظ أن بإمكان القطاع العام أن يؤدي دوراً هاماً في تعزيز التحول الهيكلي وفي مساعدة جميع أصحاب المصلحة على الاستفادة من النمو الاقتصادي. وأوحي بأن الإصلاحات الحكومية ينبغي ألا تهدف فقط إلى تعزيز الكفاءة وإنما ينبغي أيضاً أن تراعي قضايا الإنصاف. وحُدِّدت تدخلات الحكومة المتعلقة بتعزيز القدرات الإنتاجية، وإعادة توزيع

الأراضي، وتحسين الوصول إلى الخدمات العامة، والمياه، والتعليم المجاني للجميع، وخدمات الصحة للجميع، والسكن المدعوم، والحد الأدنى للملائم للأجور على أنها ذات أهمية حاسمة في تحقيق تنمية شاملة اجتماعياً، وواسعة النطاق، ومستدامة.

٩- وأشار عدد من أعضاء الفريق إلى أن السياسات الاجتماعية تؤدي دوراً تحويلياً إذ يمكنها أن تدعم القدرات الإنتاجية للأفراد، وتعزز آثار إعادة التوزيع المترتبة عن السياسات الاقتصادية، وتحد من عبء النمو، وتحمي الناس من المخاطر. وعلى هذا الأساس، لوحظ أن السياسات والبرامج الاجتماعية ينبغي أن تُعتبر استثماراً وليس مجرد تكلفة.

١٠- وخلال النقاش التفاعلي، أشار أحد المشاركين إلى أن الحكومات كثيراً ما يكون عليها الاختيار بين نظام مساعدة اجتماعية يشمل الجميع وآخر موجه تحديداً إلى الفقراء. وأشار إلى أن ذلك يشكل تحدياً هاماً، لا سيما عندما يعني استهداف الفقراء إقصاء الطبقة الوسطى، وهي شريحة لا بد منها لكسب الدعم السياسي للبرامج الاجتماعية.

١١- ووصف عدد من المشاركين تجارب بلدانهم مع البرامج الاجتماعية والصعوبات التي واجهتها في التعامل مع المسألة مؤكدين أن فعاليتها تتوقف على تضافر جهود جميع أصحاب المصلحة في المجتمع. وساعد أيضاً على تعزيز الإدماج تحسين إمكانية الوصول إلى التعليم والقضاء على التمييز. ولاحظ المشاركون أن برامج الإدماج الاجتماعي تقتضي التمويل، وهو أمر لا يمكن أن تقوم به الحكومات وحدها. ومن الضروري إيجاد سبل لتحفيز القطاع الخاص على توفير التمويل للبرامج الاجتماعية. وأشار المشاركون أيضاً إلى ضرورة إيجاد الثروة والفرص للجميع وضمان استدامة البرامج الاجتماعية.

### برامج الإدماج الاجتماعي: الخبرات والدروس المستفادة

١٢- خلال الجلسة الثانية، استعرض أعضاء الفريق الخبرات والدروس المستفادة من برامج الإدماج الاجتماعي في البلدان النامية. ولوحظ أن برامج الإدماج الاجتماعي يجب أن تُصمم تصميمًا جيداً لتنفذ تنفيذاً فعالاً. وينبغي أن يكون الهدف مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمصالح المجتمع المحلي ومدعوماً برؤية واضحة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون البرامج مصممة بحيث يمكن للمستفيدين أن يتخرجوا منها كما ينبغي أن تُراعى الاستدامة في تصميم هذه البرامج.

١٣- وأكد أحد أعضاء الفريق أن المؤسسات السياحية الجمعية فعالة في تعزيز الإدماج الاجتماعي في قطاع السياحة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المؤسسات السياحية الأجنبية تساهم أقل من المؤسسات المحلية في الحد من الفقر وزيادة رفاه السكان المحليين. ودُكرت التدابير أو الإجراءات المتخذة لتعزيز إمدادات محلية تنافسية ومطرودة من السلع والخدمات ذات الأهمية المباشرة للصناعات المستقرة محلياً (أي الروابط) على أنها مجال الإدماج الاجتماعي الذي ربما من الأرجح أن يكون له تأثير محفّز بتحويل أصحاب المصلحة غير الرسميين (مثلاً المزارعون وأصحاب الحرف اليدوية والنجارون، وما إلى ذلك) إلى مشغلين رسميين. ودُكر أيضاً أن من

الضروري أن ينطوي أي برنامج إدماج اجتماعي في مجال السياحة على مساهمة محلية غنية في الاقتصاد السياحي، ويرجح أن يدفع أصحاب المصلحة المحليين إلى تحسين مهاراتهم في نهاية المطاف، لا سيما إذا بذلت الدولة جهوداً لتيسير ارتقاء الناس من الطابع غير الرسمي إلى النشاط الاقتصادي الرسمي.

١٤ - وأشار عدد من أعضاء الفريق إلى أن إيجاد فرص العمل أمر بالغ الأهمية للتنمية الشاملة وأن نظم ضمان فرص العمل من السبل التي سلكتها الحكومات لمحاولة تعزيز الإدماج الاجتماعي. وفي هذا السياق، ذُكر أن البرامج الاجتماعية ينبغي أن تُشغّل إلى أقصى درجة لتحقيق الأثر المنشود. ومن المهم أيضاً الاستثمار في المؤسسات لتعزيز قدرة الحكومة على إدارة البرامج وتنفيذها بفعالية.

١٥ - وخلال النقاش التفاعلي، أعرب بعض المشاركين عن رأي مفاده أن لا وجود لنموذج أو برنامج أو صك موحد لتعزيز الإدماج الاجتماعي. ولا بد لكل بلد أن يضع السياسات والاستراتيجيات على أساس ظروفه الخاصة، وقاعدة موارده، ونظامه الثقافي والمؤسسي. وهناك مع ذلك نوع من توافق الآراء على أن البلدان النامية بحاجة إلى بناء قدراتها الإنتاجية، وحفز التحول الاقتصادي الهيكلي، وتعزيز الوظائف اللائقة، واعتماد سياسات اجتماعية شاملة تعطي الفئات الضعيفة فرصة للمشاركة في النمو الاقتصادي والاستفادة منه.

١٦ - وسأل أحد المشاركين عما إذا كان هناك أي دليل يشير إلى أن لبرامج الإدماج الاجتماعي أثراً إيجابياً على التحول الهيكلي. ورداً على هذا السؤال، ذُكر أن ثمة أدلة تشير إلى أن البرامج الاجتماعية تساهم في الإنتاجية، غير أن من الصعب إثبات أثر هذه البرامج على التحول الهيكلي، والباحثون لم يعالجوا هذه المسألة معالجة كاملة.

١٧ - ومن المسائل الأخرى التي أثارها المشاركون أثناء النقاش التفاعلي أن تنفيذ البرامج الاجتماعية يتطلب تمويلاً وأن ثمة حاجة إلى بذل جهود لاجتذاب تدفقات القطاع الخاص إلى أنشطة القطاع الاجتماعي. وفي هذا السياق، اقترح أن على الأونكتاد أن يضطلع بدور في توجيه القطاع الخاص لدعم البرامج الاجتماعية.

### دور التمويل والمنظور الجنساني والطابع غير الرسمي والقيادة في تعزيز الإدماج الاجتماعي

١٨ - خلال الجلسة الثالثة، أكد أحد أعضاء الفريق أن المنظور الجنساني يكمن في صلب السياسات الرامية إلى تعزيز الإدماج الاجتماعي؛ ومن ثم، على الحكومات أن تُجد سبلاً لدمج القضايا الجنسانية والشواغل الجنسانية بشكل أعم في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وذكر أن المساواة بين الجنسين حق من الحقوق وأن للدولة دوراً في ضمان هذا الحق وإنفاذه. ولاحظ أيضاً أن المرأة تتحمل عبء الإقصاء الاجتماعي وأن إيجاد فرص عمل لائق من خلال التحول الهيكلي أمر حاسم لإشراك المرأة في عملية النمو. ورغم أن التحول الهيكلي بالغ الأهمية، فقد شدد على أن من واجب الحكومات أن تتعرف على المرأة وتحدد مكانها بعناية في المناقشة

المتعلقة بالتحول الهيكلي. واعتبر عضو الفريق أن هذا أمر ذو أهمية حاسمة لأن التحول إذا أدى إلى تعزيز أنشطة لا تشارك فيها النساء بكثرة، فإن من غير المرجح يعزز الإدماج الاجتماعي.

١٩- وسلط عضو آخر في الفريق الضوء على نهج لدمج المنظور الجنساني في تمويل المشاريع والبرامج الزراعية. وينطوي النهج على تحديد الفئة المستهدفة، وتصميم البرنامج، والتنفيذ والرصد، والتقييم وتقدير الأثر. ولاحظ أن تجنب هيمنة النخبة والضغط السياسي، فضلاً عن قياس البرامج وتقييمها، تحديات مرتبطة بتنفيذ المشاريع. وشدد أعضاء الفريق أيضاً على الحاجة إلى النظر في التحول الاقتصادي على مستوى الأسرة المعيشية وليس فقط على الصعيد الوطني. وذكر أن من الصعب تحقيق الإدماج الاجتماعي إذا كانت المرأة لا صوت لها في البيت أو لا سيطرة لها على الدخل.

٢٠- وشدد أحد أعضاء الفريق أيضاً على أهمية القيادة في تعزيز التنمية الشاملة. وذكر أن ضعف الإدارة يؤثر على الحيز المالي للحكومات وقدرتها على تمويل برامج الإدماج الاجتماعي. وهناك، بالتالي، حاجة إلى الحد من الفساد في القطاع العام. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون القيادة تقدمية وأن يكون لديها الإرادة السياسية لاتخاذ إجراءات تصحيحية من أجل معالجة قضايا الإقصاء الاجتماعي. واقترح أن لتوفير التعليم الجيد، والقضاء على الفساد، وردع الاستهلاك المسرف، وتشجيع ثقافة الادخار أهمية رئيسية في تعزيز النمو الشامل. وثمة أيضاً حاجة إلى قيادة تبدي الرحمة والعطف والحساسية لاحتياجات الفئات الضعيفة في المجتمع.

٢١- واقترح عضو آخر في الفريق أن العمالة غير الرسمية تمثل غالبية العمالة في أقل البلدان نمواً وأن العمل الحر يمثل حصة كبيرة من العمالة غير الرسمية. وفي هذا السياق، لاحظ أن هناك صلة بين الطابع غير الرسمي والإقصاء الاجتماعي في البلدان النامية. وشدد عضو الفريق على أن البلدان النامية لا يمكن أن تعتمد على النمو للحد من الطابع غير الرسمي، مشيراً إلى أن معالجة الطابع غير الرسمي يتطلب تحولاً هيكلياً. وعلى وجه الخصوص، يتطلب ذلك إخراج الناس من الأنشطة غير الرسمية ومنخفضة الإنتاجية. وذكر أيضاً أن طبيعة الإدماج الاجتماعي مهمة لأن الإدماج في المجتمعات قد يكون غير مؤات، وبالتالي ينبغي اعتبار شروط الإدماج مهمة.

٢٢- وخلال النقاش التفاعلي، أكد المشاركون أهمية بناء القدرات في تقوية دور القطاع الخاص لتعزيز التنمية الشاملة. وشجعوا الحكومات على مواصلة برامج الإدماج الاجتماعي ولحوا إلى ضرورة إضفاء الطابع المؤسسي على هذه البرامج بدلاً من تنفيذها تنفيذاً مخصص الغرض.

٢٣- وتساءل أحد المشاركين عما إذا كانت القيادة لا تتماشى مع المساواة والإدماج الاجتماعي. ورداً على ذلك، أشار عدد من المشاركين إلى أن تركيز النقاش المتعلق بالإدماج لا ينصب على المساواة بل على الإنصاف. ولاحظ أن هناك فرقاً بين المساواة والإنصاف، إذ يُعنى معظم المناقشات المتعلقة بالإدماج الاجتماعي بقضايا الإنصاف، وتوفر القيادة للضعفاء مجالاً للاستفادة من التنمية واللاحق بالركب في عملية التنمية.

٢٤- وأكد بعض المشاركين أن التحدي الذي يمثله الطابع غير الرسمي في أفريقيا يستدعي مزيداً من المناقشة، مشيرين إلى أن ضعف الهياكل الأساسية يساهم في وجود الطابع غير الرسمي في القارة. وأشاروا أيضاً إلى أن الشركات الصغيرة تواجه صعوبات في التحول إلى شركات متوسطة وكبيرة وأن القطاع المالي لا يدعم الشركات الصغيرة في النمو. ورأوا أيضاً أن الإدماج الاجتماعي لا يمكن تحقيقه دون الإدماج المالي من حيث الوصول إلى الخدمات المالية وجودتها واستخدامها. ولذلك ينبغي للحكومات أن تجعل من الإدماج المالي عنصراً رئيسياً في سياسات الإدماج الاجتماعي.

٢٥- وذكر أحد المشاركين أن مشكلة الإقصاء الاجتماعي ليس حكراً على القطاع غير الرسمي لأن الاقتصاد الرسمي يعاني أيضاً من مشاكل مماثلة في البلدان النامية والبلدان المتقدمة على السواء. وفي هذا السياق، من المهم معالجة مشكلة الإقصاء الاجتماعي بطريقة شاملة بدلاً من التركيز على الاقتصاد غير الرسمي.

٢٦- وأشار عدد من المشاركين إلى أن مشكلة سوء الإدارة ليست حكراً على البلدان المصدرة للنفط، ولذلك سيكون من الخطأ الإيحاء بأن الموارد الطبيعية هي سبب سوء الإدارة في البلدان النامية. وأكدوا أن هناك بلداناً لديها موارد طبيعية وفيرة تديرها وتستخدمها بفعالية في دعم التحول الاقتصادي والتنمية الشاملة.

## ثانياً- المسائل التنظيمية

### ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٢٧- انتخب اجتماع الخبراء، في جلسته العامة الافتتاحية، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

الرئيسة: السيدة ناتاليا باتشيكو (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)

نائب الرئيس - المقرر: السيد محمد تقدير (إندونيسيا)

### باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٢٨- أقر اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، جدول الأعمال المؤقت للدورة (TD/B/C.I/EM.7/1). وبذلك كان جدول الأعمال كالاتي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- برامج الإدماج الاجتماعي وأثرها على التنمية والنمو المستدامين والشاملين

٤- اعتماد تقرير الاجتماع

٢٩- واتفق اجتماع الخبراء، في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، على أن يتولى الرئيس إعداد موجز للمناقشات.

### جيم- اعتماد تقرير الاجتماع

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٣٠- أذن اجتماع الخبراء، في جلسته العامة الختامية المعقودة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، لنائب الرئيس-المقرر بأن يتولى، تحت إشراف الرئيسة، إعداد التقرير بصيغته النهائية بعد اختتام الاجتماع.



## الحضور\*

- ١- حضر اجتماع الخبراء ممثلو الدول الأعضاء التالية في الأونكتاد:
- |                       |                          |
|-----------------------|--------------------------|
| إثيوبيا               | سنغافورة                 |
| إسبانيا               | السودان                  |
| أفغانستان             | سويسرا                   |
| إكوادور               | شيلي                     |
| إندونيسيا             | الصين                    |
| البرازيل              | الفلبين                  |
| بنغلاديش              | ماليزيا                  |
| بولندا                | المغرب                   |
| تايلند                | المكسيك                  |
| توغو                  | المملكة العربية السعودية |
| تونس                  | موزامبيق                 |
| الجزائر               | ميانمار                  |
| الجمهورية الدومينيكية | نيبال                    |
- ٢- وكانت الأجهزة والهيئات والبرامج التالية التابعة للأمم المتحدة ممثلة في الدورة:  
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية  
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا  
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث  
معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية
- ٣- وكانت الوكالات المتخصصة التالية ممثلة في الدورة:  
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية  
منظمة العمل الدولية  
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
- ٤- وكانت ممثلة في الدورة المنظمات غير الحكومية التالية:  
الفئة العامة  
المنظمة الكاميرونية لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي  
منظمة القرية السويسرية

\* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/C.I/EM.7/INF.1.